

Distr.: General
27 March 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى
الأمم المتحدة

يشرفني، قبل الإحاطة المقرر أن تقدمها وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة
الإغاثة في حالات الطوارئ إلى مجلس الأمن في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤، أن أحيل إليكم
رسالة موجهة من الممثل الخاص للائتلاف السوري مؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٤
(انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تكميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد المحسن إلياس
القائم بالأعمال بالنيابة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

يشرفني، بالنيابة عن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، أن أطلعكم اليوم على معلومات عن التدابير المتخذة من قبل الائتلاف السوري وشركائه من أجل تحسين وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحررة من سوريا، وذلك قبل الإحاطة المقرر أن تقدمها وكالة الأمين العام ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ إلى مجلس الأمن في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤.

وكان من المفترض بعد اتخاذ مجلس الأمن قراره ٢١٣٩ بالإجماع في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٤ أن يضطر النظام السوري أخيراً للوفاء بالتزاماته بموجب القانون الدولي الإنساني. وقد أعربنا عن ترحيبنا بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها، والمنظمات غير الحكومية من أجل إغاثة الشعب السوري. غير أننا رأينا نظام الأسد مستمراً على مدى الـ ٣٠ يوماً الماضية، في عرقلة وصول المساعدات الإنسانية، وتكثيف هجماته العشوائية والمفرطة ضد الشعب السوري.

التزام الائتلاف السوري بقرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) وبالقانون الإنساني الدولي

يلتزم الائتلاف السوري التزاماً كاملاً بالقانون الدولي. وسوف يؤدي نضالنا إلى احترام سوريا في المستقبل لحقوق شعبها والوفاء بالتزاماتها الدولية والمحلية. ولهذا السبب اعتمدنا إعلان الالتزام بالامتنال للقانون الإنساني الدولي وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية (انظر الضميمة ٢). وينص الإعلان بوضوح على التزامنا باحترام القانون الإنساني الدولي. كذلك يشكل إعلان المبادئ الصادر عن المجلس العسكري الأعلى دليلاً آخر على احترامنا للقانون الدولي (انظر الضميمة ٣).

وبالإضافة إلى إعادة التأكيد على التزاماتنا من حيث المبدأ، يعمل الائتلاف السوري أيضاً على دعم احترامنا للقانون الدولي من حيث الممارسات. وكان هذا دأبنا قبل اتخاذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) وسيظل كذلك خلال الأشهر المقبلة. فالائتلاف السوري والجيش السوري الحر كلاهما يحترم القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) نصاً وروحاً. وتعبيراً عن التزامنا، ورغم العنف الذي لا ينتهي من جانب النظام، قام الجيش السوري الحر، من بين جملة أمور أخرى بما يلي:

- حماية المنظمات غير الحكومية وتيسير عملها في المناطق المحررة

- إنشاء مكاتب إغاثة لإيصال الإمدادات إلى المدنيين
- توفير الحماية للأقليات أثناء حصار النظام لحمص.

وتقدم الضميمة ١ لحة أكثر تفصيلاً عن امتثال الائتلاف للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤).

عدم امتثال النظام للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) وللقانون الإنساني الدولي

يبدل الائتلاف السوري والجيش السوري الحر قصارى جهدهما لضمان الامتثال للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الامتثال للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). وكما جاء في رسائلنا السابقة إلى المجلس، فإن النظام هو المسؤول عن إيجاد الكارثة الإنسانية التي يتعرض لها شعبنا منذ ثلاث سنوات وعن استمرارها. وتقع على عاتق النظام السوري مسؤولية الوفاء بالتزاماته بموجب القانون الدولي. لكنه، بدلاً من أن يفي بمسؤولياته القانونية، وجدناه يقوم بما يلي:

- تصعيد هجماته ضد المناطق المأهولة بالسكان المدنيين، بوسائل شتى من بينها الاستخدام العشوائي والمفرط للبراميل المتفجرة والأسلحة الثقيلة
- الإخفاق في إحراز أي تقدم حقيقي نحو تنفيذ البيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/PRST/2013/15)
- محاصرة السكان المدنيين في إطار سياسة "الخضوع من خلال التجويع" التي يتبعها
- احتجاز الرجال الذين تم إجلاؤهم من حمص
- مصادرة الإمدادات الطبية من القوافل الإنسانية
- عدم السماح لقوافل الأمم المتحدة، في مناسبات عدة، بإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة.
- وفي ما يلي ثلاثة أمثلة محددة تبين استمرار النظام في عرقلة جهود الإغاثة الإنسانية:
- ٢٤ شباط/فبراير: تم إيقاف شحنة أدوية مرسلة من منظمة الصحة العالمية عند نقطة تفتيش تابعة للنظام، ولم يفرج عنها إلا في ٥ آذار/مارس (لتصل إلى الرقة في ٨ آذار/مارس)
- ٧ آذار/مارس: تمت مصادرة مجموعة من المواد الطبية، من بينها مضادات حيوية وأدوية مضادة للبكتيريا، من قافلة مساعدات كانت متجهة إلى الحولة من قبل سلطات أمن النظام

• ١٢ آذار/مارس: تمت مصادرة أدوية ومستلزمات طبية من قافلة كانت متجهة إلى درعا العمالية ودرعا البلد من قبل سلطات النظام

• ٨ شباط/فبراير ٢٠١٤: خلال إجلاء بضعة مدنيين من البلدة القديمة في حمص، وجد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن ما يقدر عدده بـ ١٢٥.٠٠٠ مواطن قد نزحوا من حلب في عطلة نهاية أسبوع واحدة نتيجة لاشتداد القصف الذي استهدف المدينة. ورفض طلب الأمم المتحدة إيفاد قافلة مشتركة بين الوكالات لتقديم المساعدة بشكل عاجل إلى النازحين.

بالإضافة إلى ذلك، وكما يتبين من تقارير كل من لجنة التحقيق الدولية المستقلة (انظر A/HRC/25/65) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد ارتكب النظام السوري بانتظام فظائع وتجاوزات في مرافق الاحتجاز الرسمية، وعند نقاط التفتيش في المناطق المحاصرة، وأثناء مدهاماته للمنازل. ولم يذل أي جهد للتمييز بين المدنيين والمقاتلين، بل قام بعمليات قصف مدفعي وغارات جوية، مستخدماً وسائل شتى من بينها البراميل المتفجرة، في مناطق مدنية مكتظة بالسكان. وتشكل هذه الفظائع جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وهي لم تتضاءل بعد اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤).

الخطوات المقبلة

لا ينوي نظام الأسد الوفاء بالتزاماته بموجب القانون الدولي. وقد برهن باستمرار على ذلك منذ بداية قمعه الوحشي للثورة السورية قبل ثلاث سنوات. ومن دواعي الأسف أن قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) لم يسفر عن أي تغيير في مسلك النظام.

وقد تعهد مجلس الأمن، في الفقرة ١٧ من قراره ٢١٣٩ (٢٠١٤)، بالإجماع "بأن يتخذ مزيداً من الخطوات في حالة عدم الامتثال لهذا القرار". وبعد مرور شهر من اتخاذ القرار، ما زال النظام السوري يرفض الامتثال لإرادة المجلس. ولم يعط أي مؤشر على اعتزامه القيام بذلك. وفي ضوء استمرار انتهاكات النظام السوري للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ندعو أعضاء مجلس الأمن إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لدعم القانون الدولي وضمان امتثال النظام السوري على نحو كامل وفوري للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤).

فمن الأهمية بمكان الآن، كما كان عليه الحال خلال السنوات الثلاث الماضية، أن يزيد مجلس الأمن الضغط على النظام لكفالة امتثاله لإرادة المجلس ولالتزاماته الدولية. فاتخاذ إجراء حاسم يجبر النظام على تغيير مسلكه هو الأمر الوحيد الذي يضمن توفير فرصة لتخفيف الوضع الإنساني المروع في سوريا.

فسواء اتخذ مجلس الأمن مزيدا من الإجراءات أو لم يتخذ، فإن القانون الدولي العرفي، حسب ما يتجلى في المادة ٧٠ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، ملزم للنظام السوري. ولا بد أن يتسنى للأشخاص الذين يعيشون في مناطق يتعذر الوصول إليها البالغ عددهم ٥,٣ ملايين شخص، الحصول على المساعدات الإنسانية من خلال أقصر الطرق، بما في ذلك عبر الحدود. ويجب أن يتعامل مجلس الأمن مع أي تعطيل أو حرمان تعسفي من الحصول على المساعدات من قبل النظام باعتباره انتهاكا خطيرا للقانون الدولي.

(توقيع) نجيب الغضبان

الممثل الخاص للائتلاف السوري لدى الأمم المتحدة

الضميمة ١

امتنثال الائتلاف السوري والجيش السوري الحر لقرار مجلس الأمن
٢٠١٣ ٢ (٢٠١٤)

١٠ الفقرة ٣ من المنطوق: على جميع الأطراف الكف فوراً عن جميع الهجمات التي تشنها
ضد المدنيين

- تم تشكيل الجيش السوري الحر في عام ٢٠١١ لحماية المدنيين من وحشية النظام. وهو يتبرأ من جميع الهجمات ضد المدنيين، ويدين استخدام القصف الجوي وصواريخ أرض - أرض. ويدين الجيش السوري الحر أيضاً جميع الهجمات التي يجري شنها على الأحياء التي يقطنها مدنيون أو على المدارس أو المباني السكنية أو المخابز أو المستشفيات، بغض النظر عن مرتكبيها.
- في عام ٢٠١٣، أصدر المجلس العسكري الأعلى للجيش السوري الحر إعلاناً بشأن حماية المدنيين والالتزام بحقوق الإنسان (المرفق الثالث). وللتأكد من استيعاب الإعلان وتطبيقه بشكل صحيح، ينظم الأساتذة القانونيون التابعون للجيش السوري الحر حلقات دراسية للوحدات عن القانون الإنساني الدولي ويقومون بزيارات منتظمة إلى الأراضي التي يسيطر عليها الجيش السوري الحر.
- لا يجوز لقوات الجيش السوري الحر استهداف المدنيين. وللتأكد من احترام هذا المبدأ، يجب أن تخطى جميع المواقع التي يستهدفها الجيش السوري الحر بموافقة الهيكل القيادي. وإذا تبين أن كائناً من كان يتصرف بما يخالف هذا المبدأ فهو يتعرض للمساءلة حسبما يقتضي القانون الدولي.
- للتأكد من الحفاظ على أرواح جميع المدنيين ومن وصول الرعاية الطبية إلى المحتاجين، يجري الجيش السوري الحر عمليات بحث وإنقاذ في أعقاب هجمات النظام.

٢٠ الفقرات ٥ و ٦ و ٧ من المنطوق: على جميع الأطراف أن تسمح بإيصال المساعدة الإنسانية وأن تتيح سبل وصول تلك المساعدة، بما في ذلك عبر خطوط النزاع وعبر الحدود، وأن تقوم بتيسير الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة

- تحترم ألوية الجيش السوري الحر الأعمال التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية في المناطق الحرة وتوفر الحماية لتلك الأعمال وتسهل أداءها. وييسر الجيش السوري الحر دخول المنظمات غير الحكومية إلى شمال سوريا، بما في ذلك مؤسسة مرام ومؤسسة كرم، اللتان توفران الإغاثة الإنسانية للأطفال السوريين وتديران المدارس والمراكز النسائية في محافظتي إدلب وحلب. وبالمثل تتعاون المنظمات غير الحكومية الدولية تعاوناً وثيقاً مع وحدات الجيش السوري الحر في شمال سوريا من أجل الوصول بشكل آمن إلى السوريين المحتاجين.
- أنشأت جماعات تابعة للجيش السوري الحر مثل جبهة ثوار سوريا مكاتب إغاثة لتقديم الإمدادات إلى المجتمعات المحلية في الأراضي الحرة.
- قام مكتب الإغاثة التابع للجيش السوري الحر بإيصال السلع إلى الأطفال السوريين في محافظتي إدلب وحماة. وقد تمت عمليات التوزيع هذه من خلال تيسير نقل السلع الإنسانية المقدمة من المنظمات غير الحكومية إلى المناطق التي تتعرض لهجمات نظام الأسد في شمال سوريا.
- قامت أيضاً جبهة ثوار سوريا بتوزيع مواد الإغاثة على الأقلية الدرزية.
- يدير المجلس الثوري في دير الزور مكتباً للإغاثة يقوم بتوزيع المساعدات في جميع أنحاء المحافظة.
- الإغاثة التي يقدمها الجيش السوري الحر هي نقيض صارخ لما يقوم به النظام السوري. ففي الوعر، على سبيل المثال، يحول النظام السوري دون وصول المساعدات الإنسانية وينفذ سياسة تقوم على تجويع السكان لحملهم على الخضوع. وبينما تخضع قرية غاصبية والحصوية لسيطرة الجيش السوري الحر، تقع قرية الدوير نفسها تحت سيطرة النظام، حيث يطلق منها النار على المناطق المجاورة ويستهدف المدنيين.

٣٠ الفقرة ٥ من المنطوق: على جميع الأطراف القيام فوراً برفع الحصار عن المناطق المأهولة بالسكان

- ثمة اتهام بأن "المعارضة" تحاصر بلدتي نبل والزهراء في حلب.

- يجب التمييز بين الأنواع المختلفة من الجماعات المسلحة، كما جاء في تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة. فنحن ندين أي حصار للمدنيين.
- لقد حول النظام نبل والزهرء إلى معقلين عسكريين، مستخدماً هناك العديد من الأسلحة الثقيلة، وهو يستخدم البلدين كقاعدتين لقصف ومهاجمة القرى المجاورة.
- الجيش السوري الحر لا يحاصر البلدات. والألوية النشطة هناك هي ألوية متطرفة.
- نحن نوصي بأن تحاول الأمم المتحدة التحقق من الوقائع على الأرض، بما في ذلك ما إذا كانت قوات النظام تسيطر على مدخل واحد على الأقل من المداخل المؤدية إلى المنطقة (طريق عفرين)، وإذا كان هناك نقص في الإمدادات الإنسانية في المناطق المشار إليها وحجم هذا النقص. وسوف يبذل الجيش السوري الحر قصارى جهده لمحاولة تيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى هذه المناطق.

‘٤‘ الفقرة ٥ من المنطوق: تتفق الأطراف على فترات هدنة للأغراض الإنسانية، وفترات لوقف إطلاق النار والهدنة المحلية

- حدثت فترات هدنة محلية للأغراض الإنسانية. وفي الحالات التي لم تستمر فيها الهدنة، كان النظام هو السبب. وتشمل تلك الحالات حمص التي أطلق فيها النظام النار على قافلة مساعدات في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٤.
- عندما انقطعت مياه الشرب عن حلب، تم الاتفاق على وقف لإطلاق النار من أجل السماح بإيصال الوقود والمطهرات إلى محطات الضخ. وقد نجح وقف إطلاق النار وعادت مياه الشرب إلى مجاريها. بيد أن النظام انتهك وقف إطلاق النار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، مما أسفر عن مقتل اثنين من مقاتلي الجيش السوري الحر. ومع ذلك، التزم الجيش السوري الحر بوقف إطلاق النار.
- أقدم النظام أيضاً على فترات وقف إطلاق النار المحلية في معضمية وبرزة.

‘٥‘ الفقرة ٨ من المنطوق: الحياد الطبي

- أصدر الجيش السوري الحر تعليمات صارمة لتأمين عمل البعثات الطبية وعدم استخدام أو اقتناء المواد المخصصة للمدنيين.

- في شباط/فبراير ٢٠١٤، سمح الجيش السوري الحر بمرور جمعية الهلال الأحمر إلى السجن المركزي في حلب، لكي تتمكن من جلب الطعام والدواء للسجناء ولقوات النظام.

٦' الفقرة ٩ من المنطوق: على جميع الأطراف حماية المدنيين، بمن فيهم أفراد الأقليات العرقية

- لا يستهدف الجيش السوري الحر أي شخص بناء على أسباب عرقية أو دينية أو مذهبية.
- هناك، على سبيل المثال، العديد من القرى الكردية الخاضعة لسيطرة الجيش السوري الحر في شمال حلب (القرى التي لا تخضع لسيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي). ويأتي التهديد الوحيد لهذه القرى من قصف النظام لها.
- في حمص القديمة، ما زالت بعض الطوائف المسيحية تحت حماية الجيش السوري الحر، أثناء الحصار الطويل المفروض من قبل النظام.
- في كدين على الساحل السوري، عاشت الطائفة المرشدية تحت رعاية الجيش السوري الحر لما يقرب من عام. وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، تعرضت الطائفة المرشدية لقصف النظام وتهديده، مما اضطر أفرادها للنزوح.

٧' الفقرة ١٠ من المنطوق: على جميع الأطراف وقف الاستخدام العسكري للمستشفيات والمدارس وما إلى ذلك

- قام الجيش السوري الحر بإخلاء المدارس في منبج، لكن المدينة خضعت لسوء الحظ في ما بعد لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).
- أخلى لواء التوحيد مباني مستشفى حلب في منطقة هنانو.
- تعرضت المستشفيات والمدارس للقصف الجوي من قبل النظام. فلقى ١٠ طلاب في مساكن هنانو في حلب مصرعهم، على سبيل المثال، من جراء القصف بالبراميل المتفجرة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛ ولقى ١١ شخصا مصرعهم في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ عندما تعرض مستشفى مؤقت في مدينة الباب بحلب، لقصف جوي.

٨' الفقرة ١١ من المنطوق: على جميع الأطراف إنهاء ممارسات الاحتجاز والتعذيب

- أنشأت جماعات الجيش السوري الحر قوات للشرطة لحماية المواطنين من الاختطاف. فعلى سبيل المثال، أنشئت قوات للشرطة تابعة للجيش السوري الحر في الضواحي الغربية لحلب.

٩' الفقرة ١٢ من المنطوق: على جميع الأطراف ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة

- لا يستهدف الجيش السوري الحر موظفي الأمم المتحدة، وسوف يتخذ الترتيبات اللازمة لحمايتهم كلما طلب منه ذلك، شريطة تزويده بالمعلومات عن المنطقة والطرق المطلوب فيها توفير الحماية.
- ينطبق الأمر نفسه على المنظمات الدولية غير الحكومية، التي عملت معها وحدات من الجيش السوري الحر على مدى العام الماضي. والعلاقات بين المنظمات الدولية غير الحكومية ووحدات الجيش السوري الحر راسخة وسلسة.

١٠' الفقرة ١٤ من المنطوق: على جميع الأطراف نبذ الإرهاب والمنظمات الإرهابية

- ما فتئ الجيش السوري الحر على مدى الأشهر الأربعة الماضية يقاتل متطرفي تنظيم داعش المرتبطين بتنظيم القاعدة.
- يحاول الجيش السوري الحر، على سبيل المثال، الإسراع بتحرير محافظة الرقة الخاضعة لسيطرة داعش، وقد أذان مرارا وجود داعش هناك.
- هُزم تنظيم داعش وتم طرده من إدلب وضواحي حماة، ودير الزور، ومدينة حلب، وشمال حلب.
- تكبد الجيش السوري الحر خسائر بشرية كبيرة بسبب انخراطه في معارك على جبهتين - مع النظام من ناحية ومع داعش من ناحية أخرى - من أجل تحقيق الأهداف الديمقراطية للثورة. بيد أن أيًا من الخصمين لم يتصرف وفقا لتلك الأهداف، بل اختار محاربة الجيش السوري الحر وحده. والنتيجة هي أن النظام يتواطأ من الناحية الفعلية مع تنظيم داعش الإرهابي.

١١' الفقرة ١٥ من المنطوق: على جميع الأطراف العمل على التنفيذ الشامل لبيان جنيف

- إن الهدف من مؤتمر جنيف هو التنفيذ الكامل لبيان جنيف، بدءاً بإنشاء هيئة حكم انتقالية تمارس سلطات تنفيذية كاملة، ويمكن أن تشمل أعضاء من الحكومة الحالية ومن المعارضة والجماعات الأخرى، على أن تتشكل بالتراضي.
- ذهب الائتلاف السوري إلى جنيف في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٤ مستعداً للمشاركة بشكل استباقي وبناء في التوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري.
- كان الائتلاف السوري يطرح في كل جلسة مواقف إيجابية وقابلة للتنفيذ. لكن نظام الأسد لم يكن مستعداً إلا للتعتيم والتسويف. وأظهر وفد النظام مراراً وتكراراً أنه غير راغب في معالجة القضايا الأساسية التي أثرت في بيان جنيف.
- أثناء مفاوضات جنيف، قدم الائتلاف السوري بياناً بالمبادئ الأساسية، اقترح فيه إطاراً للمرحلة الانتقالية. غير أن النظام السوري رفض حتى مناقشته.
- وسع الائتلاف السوري نطاق تمثيله في عملية جنيف، بطرق منها إشراك ممثلين عن الجماعات المسلحة خلال الجولة الثانية من المفاوضات.
- اعتمد الائتلاف السوري إعلان الالتزام بالامتنثال للقانون الإنساني الدولي وتيسير تقديم المساعدات الإنسانية ووجه رسالة في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤ إلى وكالة الأمين العام آموس يؤكد فيه ذلك (انظر الضميمة ٢).

الضميمة ٢

الاتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية

مكتب الرئيس

إعلان الالتزام بالامتنثال للقانون الإنساني الدولي وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية

نحن نتفق على أن مصالح ورفاه الشعب السوري تأتي على رأس أولوياتنا، ونؤكد التزامنا بحماية واحترام المدنيين، وكفالة تلقيهم المساعدة من الآن فصاعداً وفي جميع الأوقات؛

ونؤكد مسؤوليتنا عن احترام القانون الإنساني الدولي في جميع الأوقات، بما يشمل، دون الإخلال بالتطبيق المستمر للقواعد غير المذكورة هنا، المسؤوليات التالية:

- التمييز في جميع الأوقات بين السكان المدنيين والمقاتلين وبين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية، وتوجيه الهجمات للأهداف العسكرية فقط
- احترام وحماية المدارس والمستشفيات، والامتناع عن استخدامها لدعم الجهود العسكرية، بما في ذلك إقامة أهداف عسكرية داخلها أو بالقرب منها
- الامتناع عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية
- الامتناع عن التعذيب بجميع أشكاله، وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك العنف الجنسي بجميع أنواعه
- احترام الجرحى والمرضى، بمن فيهم المقاتلون، والسماح لهم بتلقي الرعاية الطبية التي تتطلبها حالتهم، على أكمل نحو ممكن وبأقل قدر من الإبطاء، ودون تمييز
- احترام وحماية العاملين في مجال الإغاثة، والسماح بمرور مواد الإغاثة بما في ذلك المعدات الطبية والجراحية بسرعة ودون عراقيل وتيسير ذلك، وإتاحة حرية التنقل لموظفي الإغاثة المعتمدين، من أجل الوصول إلى المحتاجين على أساس الحاجة وحدها، ما لم تقتض ضرورة عسكرية ملحة تقييد تحركاتهم بشكل مؤقت
- السماح بإجلاء جميع المدنيين بصورة آمنة من جميع المناطق المحاصرة، والسماح بمرور شحنات الإغاثة بسرعة ودون عراقيل إلى تلك المناطق
- معاملة جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية والسماح لمنظمة غير متحيزة ومحايدة ومستقلة بالوصول بشكل منتظم إلى الأشخاص المحتجزين

بالإضافة إلى هذه المسؤوليات، نوافق على ما يلي:

- الامتناع عن استخدام الأسلحة الثقيلة في مراكز التجمعات السكنية
- احترام المبادئ الإنسانية الأساسية المتمثلة في مراعاة الاعتبارات الإنسانية والحياد وعدم التحيز والاستقلال ودعم تلك المبادئ
- الاتفاق الفوري على وضع ترتيبات للاضطلاع بحملات التحصين الأساسية في جميع الأراضي السورية وتيسير تلك الترتيبات
- اعتماد إجراءات بسيطة وسريعة لجميع الترتيبات اللوجستية والإدارية اللازمة لعمليات الإغاثة الإنسانية
- العمل فوراً وببنية سليمة مع ممثلي وكالات الإغاثة الإنسانية من أجل الاتفاق على ترتيبات عملية لتقديم المساعدات بما يلي احتياجات جميع المدنيين، بطرق منها سرعة الترخيص للقوافل الإنسانية، وتطبيق فترات هدنة منتظمة للأغراض الإنسانية، واتخاذ ترتيبات محلية لوقف الاشتباكات والإعلان عن أيام يسودها الهدوء
- اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتأكد من أن جميع العناصر التي تعمل بناء على تعليماتنا أو بتوجيه منا أو تحت سيطرتنا تمتثل للالتزامات التي يملئها القانون الإنساني الدولي وهذا الإعلان والتحقيق في جميع النزاع المتعلقة بحدوث انتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها.

الضميمة ٣

إعلان للمبادئ

[الأصل: بالإنكليزية والعربية]

- نحن نؤمن بسورية حرة وديمقراطية، ويتمتع فيها جميع المواطنين السوريين، بغض النظر عن العرق أو الدين أو العقيدة أو المستوى الاجتماعي، بالمساواة في الحقوق وبالحق في العيش في ظل الحرية والعدالة والسلام.
- نحن نؤمن بمجتمع تعددي، متعدد الأعراق والأديان، يحترم ويدعم حرية الفكر والتعبير والمعتقد.
- نحن نؤمن بحرية تكوين الجمعيات والتجمع، لا يجوز إجبار أي مواطن سوري على الانضمام لأية جمعية سياسية أو حرمانه من المشاركة العادلة في الحياة السياسية.
- نحن نؤمن بأن سيادة القانون تطبق بالتساوي على جميع السوريين وأنه يتوجب احترامها من قبل كافة الهيئات الإدارية السورية وأنه يجب تطبيقها في جميع أنحاء البلاد.
- نحن نؤمن بأن تقوم الهيئات التشريعية والسلطات العامة بحماية جميع المواطنين من الخوف والاضطهاد ومن العقوبات القاسية أو غير العادية.
- نحن نرفض كل أشكال الإرهاب، وسوف نحارب آفة القتل الانتقامي في أراضينا.
- نحن ندرك التهديد الذي تشكله مخزونات الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في سورية، ونتعهد بالحفاظ على هذه المواد الخطرة.
- نحن نرحب بالسلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وما وراءها.
- الجيش السوري الحر هو الجهة العسكرية المسؤولة أمام جميع المواطنين السوريين، وسيقوم بتسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة ديمقراطياً.
- نسعى للتوصل إلى نهاية سلمية للأزمة في سورية لكننا سنقاتل إذا لزم الأمر لوضع حد لطغيان وديكتاتورية نظام الأسد. يتمثل هدفنا في حماية المدنيين في سورية، وأن تضمن لهم مستقبل أكثر إشراقاً.

- سوف ندعم القوانين والأعراف الإنسانية الدولية بما في ذلك المعاملة الإنسانية تجاه السجناء بالرغم مما يمارسه نظام الأسد من جرائم ضد الإنسانية وتجاهل مسؤولياته والتزاماته تجاه القانون الدولي. بالإضافة إلى ذلك، لن نتسامح مع قتل أو تشويه أو تجنيد الأطفال أو استخدامهم من قبل الجماعات المسلحة والاعتداء على المدارس أو المستشفيات وعمليات الاغتصاب والعنف الجنسي بأشكاله وكذلك اختطاف الأطفال أو منع وصول المساعدات الإنسانية إليهم.
 - نحن نرحب بمساعدة حلفائنا وشركائنا الدوليين إلينا في هذه الثورة التي قامت من أجل الحرية والكرامة.
-